

الديمقراطية الزائفة: استنتها بريطانيا في السودان وورثتها النخب الطائفية : الدروس المستفادة

كلية الآداب - جامعة النيلين

أ.د. ميمونه مرغني حمزه

المستخلص:

بعد أربعة عقود من الاحتلال اجبرت بريطانيا لوضع مشروع لاشك السودانين في حكم بلادهم بدأت بالمجلس الاستشاري دون مراعاة لوضع المجتمع وما يحتاجه من تأهيل اقتصادي واجتماعي قبل ان يدخل في هذه التجربة، طبيعي ان تنتهي التجربة بالفشل وكل المحاولات الاخرى التي حاولت بريطانيا تطبيقها لان بريطانيا لم تكن جادة في بناء نظام ديمقراطي في السودان بل اعتبرتها وسيلة لاحكام قبضتها. كانت النتيجة كارثية إذ أصبحت إجراءات بريطانيا موروث سياسي دعمته النخب الطائفية.

الكلمات المفتاحية : الديمقراطية ، التراث السياسي، الطائفية ، النخبة

The Fake Democracy advocated by Britain and supported by sectarian elite in the Sudan Acquired Lessons

Prof. Maimouna Marghani Hamza

Abstract:

After four decades Britain was obliged to set a scheme for participation of the Sudanese in the rule of their country. Starting with setting the Advisory council without . Realizing that the society needs to be prepared economically and socially before embarking in such a scheme, naturally it failed and all other trials because

Britain was not serious to build a democratic regime in the Sudan but considered it a means to strengthen its hold. The result was disastrous as it became a political heritage followed by sectarian elite.

Key words : Democracy - Political- heritage - sectarian

مقدمة:

بعد اكثر من أربعة عقود من الاحتلال قررت بريطانيا تطبيق نظام ديمقراطي للحكم في السودان وبريطانيا هي رائدة الديمقراطية ليس في اوربا بل في العالم اجمع وبالتالي هناك ادراك تام من ضرورة إيجاد مرحلة تأهيل واعداد تسبق التطبيق امتدت لآكثر من قرنين في بريطانيا فهل تمت تهيئة البيئة السودانية لضمان نجاح التجربة واستدامتها ؟ هل سعت بريطانيا لإيجاد بيئة سياسية واقتصادية وتعليمية لكي يستفيد السودان من هذا النظام المستحدث ام ان الاجراء كان مجرد تمويه قصد به تثبيت اقدامها في السودان ؟ وما قامت به بريطانيا شكل ضرا كبيرا علي السودان لان هذه التجربة أصبحت جزء من الإرث السياسي سارت عليه النخب الطائفية ودعمته خدمة لمصالحها تماما كما فعلت بريطانيا وبسبب فساد الأساس طبيعي ان تفشل التجربة فيما بعد .

احكمت بريطانيا قبضتها علي السودان باجازه اتفاقية الحكم الثنائي وهو ثنائي شكلا واما موضوعا هو حكم منفرد لبريطانيا . وضع كرومر القنصل العام هذه الاتفاقية التي تؤمن مصالح بلاده في السودان وسمها بالحكم الثنائي لايها الحكومة المصرية انها شريكة في حكم السودان⁽¹⁾. في الواقع لم يرغب كرومر في ابعاد مصر نهائيا عن السودان لانه كان يخطط كي تتحمل كل تكلفة الإدارة اذ توقع كرومر ان يجد خزينة خاوية وهو لا يريد ان يتحمل دافع الضرائب البريطاني أي أعباء لان بريطانيا لم تكسب شيئا من عملية الغزو كما ادعي. ثم تحايل علي مصر مرة اخري بوضع السلطة المدنية والعسكرية في يد موظف لم تحدد جنسيته * علي ان تختاره بريطانيا ويعين

مهرسوم من الخديوي بمعني انه يصبح موظفا في الحكومة المصرية هي التي تدفع له راتبه وتتحمل جميع مخصصاته . اما تكاليف الإدارة يجب ان تدفعها الخزينة المصرية لان الغزو تم من اجل مصر وظلت بالفعل تدفع تكاليف الإدارة حتى 1913 وقد اوقفتها بريطانيا حتي لا تتخذها الحكومة المصرية ذريعة للمطالبة بالاشتراك الفعلي في حكم السودان .

الجهاز الإداري الحاكم :

تأسست ما سمي بحكومة السودان علي راسها الحاكم العام يعاونه ثلاثة سكرتيرين بريطانيين وقسمت السودان الي مديريات عينت عليها مديرين من البريطانيين ويساعدهم مفتشين من البريطانيين أيضا . وفي 1910 أسس الحاكم العام مجلس الحاكم العام لم يفكر الحاكم العام اشراك أي سوداني فيه كبادرة لاسهامهم في السلطة حتي في هذا

المستوي من مستويات الإدارة تأهيلا لهم واستعدادا لتطبيق الحكم الديمقراطي

لقد حرصت بريطانيا علي حرمان الشعب من ايسر حقوق الانسان - حرية التعبير رغم ان مقاومة الاستبداد كان ضمن اعلان حقوق الانسان الذي اقرته الثورة الفرنسية وهلت له اوربا ذلك لان بريطانيا تسعى لاستدامة سيطرتها فقضت علي الانتفاضات التي قامت ضدها قبلية او دينية وقد ظهرت هذه في كل ارجاء السودان منذ العقد الأول من الاحتلال فاستخدمت الطيران والمدفعية لقمعها وشكلت المحاكم السورية لاعدام المقاومين. ولكنها احتاجت لمن يساندها فوجدت ضالتها في زعماء الطوائف الدينية ورجال القبائل فاغرثهم بالامتيازات من اجل تنفيذ سياستها . طلبت منهم عند اندلاع الحرب العالمية الاولي لقيام بطواف حول أقاليم السودان لافشال نداء الجهاد الذي اطلقه السلطان العثماني يدعو فيه المسلمين لمساندة إسطنبول وقد نجح المخطط البريطاني فلم تظهر أي استجابة لنداء الجهاد الا من علي دينار فكان ان أرسلت حملة عسكرية قضت علي سلطنة الفور . *والمشير للدهشة ان هؤلاء الزعماء الذين نفذوا رغبات بريطانيا كانت بلا مقابل لم يستغلوا هذا الظرف للمطالبة باي مكاسب يستفيد منها الشعب فنعوا بالامتيازات التي تغدقها عليهم دون اكرثار للشعب ولا مجرد تفكير في اشراكه في الحكم بل العمل علي إبقائه بيئة سياسية غير قابلة للتطور . ربما يفسر هذا الموقف بتماهي مصالح بعض الزعماء مع مصالح بريطانيا مثلا موضوع إزالة الوجود المصري من السودان . وقد استماتت بر يطانيا في استغلال الزعماء في موضوع العداء لمصر اذ خطط ونجت الذي اصبح مندوبا ساميا في القاهرة ترتيب لزيارة وفد سوداني لبريطانيا تحت ذريعة تهنئة الملك جورج الخامس بالانتصار في الحرب العالمية الاولي لكن السبب الحقيقي كان ان يعبر الوفد عن مساندة مطلقة للاحتلال ورفض صريح لاي وجود مصري في السودان⁽²⁾ . جاءت كلمات الوفد جميعها في هذا السياق حتي وصف محمد عمر بشير ان الوفد فعليا كان ناطق باسم حكومة السودان البريطانية .

لم تسع بريطانيا لتأمين سبل العيش الكريم لاصحاب البلاد بل سعت لاستغلال الموارد لتأمين مصدر دخل للصرف علي ادارتها وتأمين رواتب ومخصصات لموظفيها . فرضت الضرائب علي الأراضي الزراعية والسكنية وادخلت محاصيل نقدية علي رأسها القطن لتلبية احتياجات مصانعها⁽³⁾ .

عند اشتعال ثورة 1924 وصفها زعماء الطائفية بانها ثورة الغوغاء والرعاع رغم ان القائمة التي وجدتها المخابرات بها 104 من أسماء الأعضاء 39 من الموظفين و23 من الضباط و11 من الحرفيين واثنيين من القضاة وامام مسجد الخرطوم وطلاب ومعلمين وينتمون الي 22 قبيلة بينهم جعليين وشايقية ودينكا تعاملت الحكومة مع الثورة باسلوبها المعتاد فعندما تحصن الثوار في المستشفى العسكري قامت بجلب المدفع الوحيد الموجود في الخرطوم واطلق 30 قنبلة هدمت المستشفى علي رؤوس الثوار (5).

الغريب ان لم تواجه بريطانيا مقاومة حقيقية الا بعد اكثر من عقدين رغم ان مجتمعات فرضت بريطانيا سيطرتها عليها سارعت بالثورة ضدها مباشرة منها العراق التي رغبت بريطانيا وضعه تحت انتدابها 1920 ولكن اندلعت ثورة شعبية مباشرة أجبرت بريطانيا علي تعليق صك الانتداب . وفي مصر أجبرت ثورة 1919 بريطانيا الغاء الحماية بعد ثلاثة سنوات فقط . هل لضمان مساندة الزعامات الطائفية دورا في إبقاء السودان مستكينا للسلطة البريطانية لاكثر من عقدين آخرين ؟

تنفست بريطانيا الصعداء بعد القضاء علي ثورة اللواء الابيض وقدرت مواقف حلفائها فمنحت السيد عبد الرحمن المهدي وسام الإمبراطورية «مترتبة فارس » اسوة بما منح للسيد علي المرغني سابقا (6). الا انها واصلت سياسة الكبت والقمع بل قررت عقوبة جماعية علي الطبقة المتعلمة علي أساس انها مسؤولة عن ثورة اللواء الأبيض فاغلقت المدرسة الحربية في الخرطوم وقلصت القبول في كلية غوردونلاغلاق كل منافذ الوعي السياسي ولم تفتح أي مدرسة حتي 1929 وأغلقت مدرسة نواب المامير ،غير ان الإرادة الصلبة أدت الي ابتداع وسائل اخري للمقاومة وان تراجعت لفترة من الوقت ، فانغلق الأفق السياسي لعقدين اخرين وهو ما ارادته بريطانيا . فلم تتوفر بيئة سياسية متوقعة ان تستجيب لاي مشاركة من الشعب ناهيك عن تطبيق ديمقراطية . في اطار سياسة بقاء الشعب السوداني في القاع وضعت الحكومة سياسة تعليمية تحقق اهداف المستعمر وليس ذلك النوع من التعليم الذي يتيح للطالب التعرف علي فروع المعرفة ويفتح ذهنه لما يدور في العالم حوله . فتحت مدرسة أولية في امدرمان 1900 واخري في الخرطوم وحلفا وسواكن وبربر تدريجيا وحسب المنهج الذي وضعه جيمس كيري لتخريج طلاب يشغلون الوظائف الدنيا في الخدمة المدنية وقد خصص للتعليم 1% من ميزانية الحكومة (7) ولم يجد الا 1% من التلاميذ في سن التعليم مكانا لهم في تلك المدارس . (تقرير وفد السودان للأمم المتحدة) (8). حرصت الحكومة علي السير في هذه السياسة للعقود القادمة اذ لاشي يمكن ان يفتح المدارك ويغذي الوعي السياسي مثل ما يفعل التعليم . حرصت الإدارة علي استمرار كلية غوردونالتي وصفتها في دعاية .الاكتتاب بانها ستكون منارة للحضارة الاوربية في افريقيا وقد تم جمع أموال التأسيس من البريطانيين والمستعمرات اما مال التسيير فكان يتحملة دافع الضرائب السوداني (9).

غير ان الالتحاق بالكلية لم يكن متاح في منافسة عادلة بل يخضع لمعايير يضعها الحاكم العام فتقبل الكلية أبناء الاسر المتعاونة مع الإدارة وأبناء زعماء القبائل فتم تحديد الدور الذي يمكن ان تقوم به الكلية في نطاق ضيق في بيئة اصلا في غاية الضيق .

هل كانت البيئة الاقتصادية مواتية لتطبيق نظام حكم يتيح ممارسة الشعب لحقه الطبيعي في إدارة بلاده كما يقول المنطق السوي ؟ المنطق الاستعماري غير سوي يهدف فقط لاستمرار وجوده وتثبيت اقدمه ولا مكان للشعب وكيفية حكم البلاد .

رغم ما كان لبريطانيا من خبرة في المجال الاقتصادي والصناعي وهي مهد الثورة الصناعية التي انتشرت منها الي اوربا والعالم ولكن السودان لم يكن في دائرة الاستفادة من هذا التطور المهم . السودان مؤهل فقط لخدمة مصالح الإمبراطورية خاصة انه يتمتع باراضي شاسعة صالحة للزراعة وتتوفر فيه المياه كما ان السكان يعتمدون علي الزراعة في معيشتهم فلماذا لا تفرض عليهم ضرائب توفر دخل ثابت للإدارة الجديدة .؟ اول قرره اتخذه الحاكم العام كان موضوع تسوية الملكية الزراعية⁽¹⁰⁾. واولك الحاكم العام لمديري المديرية تحديد الفئات علي الأراضي حسب نوعيتها وكان الغرض الأساسي تغذية الخزينة فظهر ان المتحصل من هذه الضريبة في تصاعد مستمر فارتفع العائد من 3 الف جنيه في 1898 الي 576 الف جنيه في 1904. ووجه الحاكم العام الي التشدد فيالتحصيل وقد تصل العقوبة علي المتراخين الي مصادرة الأرض⁽¹¹⁾ . لم يكن هناك أي توجه لتحسين أساليب الزراعة اودخال محاصيل جديدة ومعروف ان بريطانيا كان لها باع طويل في هذا المجال في بلادها لكن هذا خارج دائرة اطماعها . ونجدها مرة اخري تركز اهتمامها علي المتعاونين معها فحصل السيد عبد الرحمن علي مساحات شاسعة من الأراضي ممتدة من القطينة حتي الجزيرة أبا اعترافا بدوره المساند لبريطانيا في الحرب العالمية الاولي ومنح مزيد من الأراضي في منطقة الجزيرة كما منح السيد علي أراضي في منطقة العليا بوالدا مر وان كانت متواضعة بالنسبة لما حصل عليه المهدي وقد فسر هذا بان المهدي كانت له تطلعات سياسية فارادت اشغاله بالحوافز الاقتصادية خلاف للسيد علي الذي أراد ان يحافظ علي مكانته الروحية بين مريديه⁽¹²⁾.

اما اخطر ما قامت به الحكومة في المجال الزراعي فهو الدعوة للأجانب للاستثمار الزراعي في السودان فقد ظهرت الفكرة منذ عهد ونجيت علي أساس ان تطوير الزراعة يوفر دخل ثابت للإدارة حتي لا تستمر في الاعتماد علي دعم الحكومة المصرية وكان هذا هاجس حكومة السودان ان تستغل الحكومة المصرية الدعم المالي لتحقيق مكاسب سياسية بعد ان حرمتها اتفاقية الحكم الثنائي من أي مكاسب . سيوجه المستثمرون لتنفيذ سياسة زراعية تخدم اهداف بريطانيا بالتأكيد . كان الاهتمام اكثر بزراعة القطن عندما قررت لجنة التجارة البريطانية انشاء حزام لزراعة القطن في المستعمرات البريطانية الممتدة عل خط 40 درجة جنوب وشمال خط الاستواء فنشطت التجارب في السودان علي أساس انه يقع في هذا الحزام. أرسلت عينات من القطن من المزارع التجريبية الي ممثلي شركات القطن في الإسكندرية التي اوصت بوجوده وضرورة الاهتمام بزراعته . وضعت الحكومة خطة لزراعة القطن بدعوة مستثمرين أجانب فتم وضع اعلان في الصحف

المصرية والبريطانية ليدعو رجال الاعمال لتقديم طلبات في هذا المشروع . حصل مستثمر امريكي -لي هنت - علي قطعة ارض جنوب الدامر « منطقة الزيداب » علي ان يزرع القطن بالشراكة مع مستثمر ين بريطانيين وامريكيين وقد كونوا شركة باسم شركة السودان للتجارب الزراعية وحققت أرباحا طائلة مما أهلها لاجراء تجارب علي زراعة القطن في كل انحاء السودان (13) وقد استخدمت الشركة مزارعين من جنسيات مختلفة اغريقي ومصريون وسوريون وعدد قليل من السودانيين وقد اقترح هنت جلب عدد من الزوج الامريكيين للعمل في المشروع . وكانت العقود في صالح تلك الشركات وهي تشمل إعفاءات ضريبية وامتيازات في التسويق الخ ...وقد انصب اهتمام بريطانيا علي زراعة القطن بسبب حاجة مصانع النسيج في بلادها وقد توقف تزويدها بالقطن الأمريكي فاجاز مجلس العموم البريطاني قرضا للسودان في حدود 3 مليون جنيه خصيصا لزراعة القطن وهو اكبر قرض تقدمه بريطانيا لاحدي مستعمراتها (14) .

غير ان الظروف الدولية وما بدأ يظهر في اوربا من تهديد للسلام اجبر بريطانيا بعد أربعة عقود لتستمع لصوت الشعب فقد ظهرت النازية في المانيا والفاشية في إيطاليا فارادت بريطانيا التفرغ لهذا الخطر الداهم ولا تشغل بسواه خاصة بالنسبة للمستعمرات وكان موسوليني قد احتل الحبشة وهدد بإقامة خط اخضر يمتد من مستعمرة إيطاليا في طرابلس الغرب الي القرن الافريقي عبر مصر والسودان وهذا ما دفع بريطانيا بتوقيع معاهدة 1936 مع مصر . وقد اثمرت هذه الظروف عن ميلاد مؤتمرالخريجين العام في 1938 . فارسلت اللجنة التنفيذية خطابا للحكومة في 2 مايو 1938 تخطرها بقيام المؤتمر . انسجاما مع سياسة التهذئة جاء رد الحكومة إيجابيا علي أساس ان يحصر المؤتمر نشاطه في الأمور الخاصة ببعوضيته بعيدا عن السياسة ، كما انها خشيت ان يتحول المؤتمر الي حركة سرية او يتجه نحو مصروفي الحالتين يشكل خطرا كبيرا علي وضعها .لكنها سرعان ما ادركت الخطر الذي بدا يمثله المؤتمر من حيث ازدياد شعبيته بشكل لافت فارادت ان تسحب البساط من تحت اقدامه عندما اقترح الوزير ستانفورد كر بس الذي عبرالسودان في طريقه الي الهند علي دوجلاس نيوبولد تأسيس مجلس استشاري للسودان . بحثت الحكومة الفكرة وأصدرت قانون المجلس الاستشاري لشمال السودان في 1943 وكانت هذه بداية لما اعتبرته بريطانيا تطبيق للديموقراطية في السودان من وجهة نظرها .فشكل الحاكم العام لجنة من كبار الموظفين البريطانيين في يناير 1943 وبعد ان عقدت ثلاثة جلسات فقط قدمت قانون المجلس الاستشاري لشمال السودان واقترحت عضوية من 30 قلصت فيما بعد الي 28عضوا يمثلون الشعب السوداني ، واقعيا 18 من هؤلاء يتم تعيينهم بتوصية من مديري المديریات البريطانيين.وعشرة يختارهم الحاكم العام من العاملين في القطاعات المهنية ، فالمجلس عبارة عن هيئة استشارية تحت مسمي سوداني يساعد الحكومة في تنفيذ مخططاتها. وقد تشكلت العضوية من العمد ونظار القبائل وبعض الموظفين وقد وصف هدلستون في الجلسة الافتتاحية بان هذه اول هيئة تمثيلية في تاريخ السودان استخفافا بالشعب ، كما اعلن ان بريطانيا تخطط لقيام اليات للحكم الذاتي وان الديمقراطية ستكتمل عندما يحكم السودانيون انفسهم خلال عشرين عاما .(15) .

ظهرت معارضة قوية ضد المجلس فهو ابعدها ما يكون عن تمثيل السودانين ويتحكم الحاكم العام والسكرتير الإداري في كل أعماله . قاطعه حزب الاشقاء الذين سيطروا علي المؤتمر واعتبروه محاولة لايهام العالم ان بريطانيا تطبق الديمقراطية في السودان ووصفه احمد خير بانه الية لتنفيذ المخططات البريطانية يضم أعضاء ينفذون ما يطلب منهم .

بسبب التطورات الدولية وازدياد الوعي السياسي بظهور الصحافة والاتصال بالخارج بدأت تظهر توجهات لتشكيل أحزاب في البداية اتخذت تكتلات داخل مؤتمر الخريجين فظهر حزب الاشقاء في 1943 وتمكن من كسب قاعدة جماهيرية عريضة كما حصل علي تأييد السيد علي المرغني زعيم طائفة الختمية , وقد حدثت عدة انقسامات داخل هذا الحزب لكنها كانت في عمومها معادية لبريطانيا وسياساتها في السودانومتفاربة مع مصر.دفع هذا الحكومة لتشكيل حزب موال لها - حزب الامة في 1945- علي غرار أحزاب بنفس الاسم اسسته في العراق ومصروقد رفع حزب الامة شعار السودان للسودانيين وهي دعوة حق اريد بها باطل كما ذكر خضر حمد . .

العلاقات البريطانية المصرية:

رأت الحكومة المصرية ان الأوان قد حان لمراجعة معاهدة 1936 فقد مضت عليها عشر سنوات حسب نصوصها فخاطبت الحكومة المصرية بريطانيا في هذا الامر وبعد مفاوضات وتجاذبات بدأت مفاوضات انتهت ببروتوكول صدقي-بيفنونوبسبب معارضة وضغوط من جهات مختلفة اجهض البروتوكول فقررت مصر رفع القضية لمجلس الامن في أغسطس 1947 ورغم مناقشة الشكوي المصرية فقد ادي استخدام بريطانيا لنفوذها في المجلس لحفظ الشكوي .

في ذات الوقت استمرت الحكومة في الخرطوم في التحضير لقيام ما اسمته اليات الحكم الذاتي خوفا من استمرار الضغط المصري فاعلنت انها سوف تعقد مؤتمر إدارة السودان من اجل اشراك السودانين بصورة اكبر في حكم بلادهم علي أساس تطوير المجلس الاستشاري ليكون اكثر تمثيلا. انعقد المؤتمر في 22-4-1946 بتمثيل من الموالين لبريطانيا من اعضاء المجلس الاستشاري والموظفين بينما رفض المؤتمر والاشقاء ارسال ممثلين . اوصي المؤتمر بقيام جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام . ظهر ان اغلب الاعضاء يأتي عن طريق التعيين ولم تختلف الجمعية في مهامها عن المجلس الاستشاري . وقد أجاز الحاكم العام التوصيات في يوليو 1947 . وهي تجتمع لمدة أربعة اشهر لاجازة التشريعات بينما في زمن غيابها يصدر الحاكم العام ما يريده من تشريعات . وقد حضر عليها مناقشة موضوعات محددة منها الدفاع والميزانية والمعاشات الخ .

تعرضت الجمعية لانتقادات كبيرة وقد برر من اشترك فيها من الاستقلالين انها فرصة للتدريب للحكم الديمقراطي وكان هذا يمكن ان يكون صحيحا اذا كان للجمعية سلطة حقيقية (16). جاء في اعلان العرش المصري في نوفمبر 1949 ان مصر متمسكة بوحدة وادي النيل فاعلن السكرتير الإداري امام الجمعية تشكيل لجنة لاعادة النظر في قانون الجمعية والمجلس

التنفيذي عرفت هذه بلجنة التعديلات الدستورية برئاسة القاضي ستانلي بيكر وقد عقدت اول اجتماع لها في 22 ابريل 1951 وقد عقدت 11 اجتماعا وسلمت توصيات للحاكم العام رغم ان أربعة من الأعضاء السودانيين استقالوا من عضوية اللجنة قبل ان تكمل اعمالها⁽¹⁷⁾

رفضت مصر تقرير لجنة التعديلات الدستورية في مذكرة من السفير المصري في بريطانيا الي وزير خارجية بريطانيا أوضح إصرار مصر علي وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وان بريطانيا تختلق الاختلافات بين شعبي مصر والسودان وهي وواضحة ومتمثلة في الجغرافيا واللغة والدين وتصر الحكومة المصرية علي عدم فصل موضوع الجلاء عن ووحدة وادي النيل تحت التاج المصري وتأسيس الحكم الذاتي في اطار الوحدة⁽¹⁸⁾. لم تكن بريطانيا مستعدة لقبول الموقف المصري وقد فسره السفير البريطاني انه مبني علي عدم فهم للأوضاع في السودان فاعلبيية السودانيين يرفضون سيطرة مصر علي السودان وهم يريدون حكما ذاتيا حقيقيا وذا أصرت مصر علي فرض رغبتها سيضر هذا بعلاقتها مع السودان مستقبلا وهي بهذا تتجاهل مستوي الوعي القومي الذي وصل له السودانيون.⁽¹⁹⁾

في 8 أكتوبر اعلن مصطفى النحاس الغاء اتفاقية 1899 ومعاهدة 1936 من داخل البرلمان المصري واعقب هذا اصدار الملك دستورا خاصا بالسودان ليكون تحت التاج المصري . قررت الحكومة عرض توصيات لجنة التعديلات الدستورية واجازتها فارسلت نسخة الي كل من بريطانيا ومصر . أعلنت بريطانيا اجازتها وانها تساند الحاكم العام في إجراءات الحكم الذاتي الذي يفضي الي تقرير المصير . تاكد الان لبريطانيا ان انهاء النزاع مع مصر بشأن السودان لا سبيل لانهاهه الا بإعلان السودان دولة مستقلة والعمل علي إيصال مؤيديها الي الحكم .

قررت الحكومة المصرية دعوة الجبهة الاستقلالية للقاء في القاهرة للتفاهم حول مستقبل السودان بعيدا عن البريطانيون قد ارسل السيد عبد الرحمن وفدا لهذا الغرض في مايو 1952 والتقي بنجيب الهلالي رئيس الوزراء المصري الذي عرض علي الوفد سحب دستور السودان الذي اعلن سابقا وقبول تحديد موعد لتقرير المصير مقابل القبول بسلطة رمزية للملك فاروق وقد اخطر المهدي السكرتير الإداري بالعرض وتشاور معه علي كيفية الرد بالرفض الا ان الضباط الاحرار استولوا علي السلطة وعزلوا الملك في 23 يوليو 1952 .

قررت حكومة الثورة دعوة الأحزاب السودانية لاجتماعات في القاهرة وقرر السكرتير الإداري تأجيل اعلان قانون الحكم الذاتي الي ما بعد اللقاء وقد ابرق السفير البريطاني في القاهرة حكومته ان اتفاقا قد تم بين الحكومة المصرية والجبهة الاستقلالية . وقادت هذه المفاوضات الي توقيع اتفاقية الحكم الذاتي في 12 فبراير 1953 .

قد وافقت بريطانيا عليها علي أساس ان الجبهة الاستقلالية ستكسب الانتخابات المقترحة . في رسالة سرية من انتوني ايدن للحاكم العام «بإمكاننا تقليص السليبات عند التطبيق وهذا يعتمد علي صبر وتحمل الموظفين البريطانيين ونعتمد عليكم في الحفاظ علي ما بنيته طوال 50 عاما ، مصلحتنا في السودان تامين الاتصالات برا وبحرا وعند استقلال السودان تقوم حكومة

رشيدة ولا يصبح السودان وكرا للشيوعية والايثيراضطرابات في المستعمرات البريطانية في شرق افريقيا»⁽²⁰⁾. اخذت بريطانيا تخطط لكيفية التدخل عبر النظام الديمقراطي الذي سعت لاقامته خاصة بعد ظهور عوامل جديدة في المسرح الدولي مما اقتضي إعادة ترتيب أولوياتها تضمن البقاء في السودان وفي مصر أيضا .

بدأت بريطانيا تخطط مع الولايات المتحدة الأمريكية لعقد اتفاقية الدفاع المشترك لمنع انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط علي ان تكون مصر مركز الاتفاقية وقد دارت مكاتبات بين بريطانيا والولايات المتحدة بشأن تعثر المفاوضات مع مصر اذ ان الحكومة المصرية لن تفبل أي اتفاق دون الاعتراف بحقوقها في السودان . قدمت الولايات المتحدة عدة مقترحات وكان رايها الا يقف موضوع السودان عقبة في طريق اتفاقية الدفاع ولقد شجعت بريطانيا لتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي لتمهد الطريق لاتفاقية الدفاع⁽²¹⁾. مما يعني السعي لوضع حلفائها في السلطة في السودان .

عندما تقرر اجراء الانتخابات لم تكن هناك بيئة معدة وصالحة لتنفيذ هذا الاجراء ، و لم يكن هناك التزام من جانب بريطانيا بمبادئ الحياد والنزاهة المطلوبة وفي ذات الوقت اتخاذ كل الأساليب الشرعية وغير الشرعية تحت ستار الديمقراطية بل كانت علي تواصل مع حلفائها في حزب الامة تقدم لهم النصائح من اجل ان يكسبوا الانتخابات وعند زيارة سلوينلويد للسودان صرح بانه يهدف لدعم الموظفين البريطانيين ليقفوا مع الجبهة الاستقلالية - حلفاء بريطانيا. ولهذا عند اعلان الانتخابات أصيب رجال الحكومة في الخرطوم بصدمة اذ حتي في كردفان معقل حزب الامة فاز الحزب الوطني الاتحادي⁽²²⁾. وفي لقاء بين كتريكمستشار الحاكم العام والسيد عبد الرحمن وابنه لام المهدي بريطانيا لانها لم تقدم ما يكفي من مساعدات لكن كزيك رد عليه بان حزبهم هو السبب في الهزيمة لانه لم يتبع نصائح بريطانيا اذ ان بريطانيا اشارت لهم بالتعاون مع كل دعاة الاستقلال مهما كان توجههم ولكن حنهم اصر علي ان يعلن المرشح انتماؤه لحزب الامة ، كما دخلوا في معركة مع الحزب الجمهوري الاشتراكي واضاعوا الكثير من الوقت والجهد الذي كان يجب ان يوظف ضد الحزب الوطني الاتحادي⁽²³⁾. ونصحهم تشكيل جبهة استقلالية معارضة في البرلمان . بعد اعلان النتائج قررت بريطانيا سياسة جديدة تقضي بالتقارب مع الاتحاديين وفي ذات الوقت لا تقطع علاقتها مع حزب الامة ويحاول الحاكم العام والموظفين البريطانيين بناء علاقات جيدة مع الحكومة بعد تشكيلها حتي لا يتجهوا صوب مصر وفي نفس الوقت يبلغ قادة حز بالامة ان مساندة بريطانيا لهم مؤمنة وانهم اخطأوا في الاعتماد علي اتفاقية الجنتلمان وتجاهلوا«بغباة» توحيد الجبهة الاستقلالية⁽²⁴⁾.

لم تنظر بريطانيا بجدية بان قانون الحكم الذاتي عند تطبيقه سيؤدي الي ديمقراطية حقيقية بل الي تثبيت اقدمها ربما بشكل دائم في السودان فالقانون وضعه موظفيها في حكومة السودان وارتكز علي تقرير لجنة التعديلات الدستورية التي اقترحها السكرتير الإداري وعين القاضي ستانلي بيكر رئيسا لها وادخل فيها بعض الأعضاء السودانيين استقالوا فيما بعد قبل ان تكمل

اللجنة عملها الا ان بيكر اكمل التقرير واجازته الجمعية التشريعية السورية التي اندلعت مظاهرات ضدها قمعتها الشرطة بالرصاص فسقط قتلي وجرحي . سلم السكرتير الإداري التقرير الذي سيصبح دستور الحكم الذاتي الي كل من بريطانيا ومصر وقد اقرته بريطانيا اما مصر فلم ترسل ردا .

بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي واستعدادا للانتخابات سعت لتأمين نفوذها فعينت احد الموظفين - رتشي - تحت غطاء مندوب تجاري ليعمل حلقة وصل بينها وحلفاءها وهو يتحدث العربية وسوف يلتحق به مستشرق ومندوب علاقات عامة يزود بمواد إعلامية مثل الكتب والمنشورات مترجمة للعربية من مكتبها الاعلامي في بيروت وإعادة فتح المجلس البريطاني الذي اغلق في 1951 لضغط المنصرفات وقد خصصت 10 الف جنيه استرليني لهذا النشاط أضيفت لها 10 اخري⁽²⁵⁾. يوصي المكتب الإعلامي بتمويل صحيفة ناطقة بالعربية وكل هذا عبء يقوم به الموظفون البريطانيون استعدادا للانتخابات التي سوف تقرر سمعة بريطانيا في افريقيا والشرق الأوسط . وجهت رتشي ليكون حلقة وصل مع حزب الامة ويفتح الباب للمشاورات حول كيفية مساعدة بريطانيا للجهة الاستقلالية . وقد التقى ريتشي عدة مرات مع السيد عبدالرحمن الذي كان يرغب في الحصول علي مساعدة مالية من بريطانيا الا انه لم يجد أي استجابة من ريتشي الذي اخطر المهدي ان أي مساعدة مالية تقدم له سوف يصرها علي حياة البذخ التي يعيشها والشعب السوداني مدرك هذا هذا اسقط حزب الامة في الانتخابات . وقد كتب رتشي رسالة لحكومته بان السيد عبدالرحمن طلب مساعدة بريطانيا لتمويل الحزب ربما عن طريق شراء القطن الخاص به بسعر اعلي من سعر السوق وقد رد رتشي ان هذه المساعدة غير مضمونة لانه سبق ان ناقش موضوع المساعدة مع لويد اثناء زيارته للخرطوم . وقد كان لويد قد وضع شروط لتقديم هذه المساعدة :

1. يعلن حزب الامة موقفه واضحا بالنسبة للعلاقة مع مصر
 2. تشكيل جهة من مؤيدي الاستقلال للانتخابات
 3. التعاون مع الحزب الجمهوري الاشتراكي
 4. كسب الجنوبيين منهم تأكيدات ببقاء الموظفين البريطانيين لسنوات قادمة⁽²⁶⁾ .
- واشار المهدي الي إمكانية قبول هذه الشروط وسوف يناقشها مع ابنه الصديق وما يهمله استمرار التعاون مع بريطانيا وقد امن الوزير استمرار هذا التعاون . وتم في بعد لقاء بين الصديق ولوس مستشار الحاكم العام الذي كررله الشروط السابقة ووافق عليها⁽²⁷⁾ .
- أراد السيد عبدالرحمن المهدي التعرف علي رأي بريطانيا والسودان علي وشك ان يصبح دولة مستقلة فطلب لقاء وزير الخارجية في اثناء زيارته لبريطانيا لحضور حفل تتويج الملكة اليزابث . ويلاحظ لم يصحبه أي من أعضاء الوفد للترجمة بل اخذ معه يودل مدير كلية غوردون

. استفسر في هذا القاء عن نوع الحكم الذي تنوي بريطانيا اقامته في السودان فكان رد الوزير انه يفضل الملكية فقد اثبت جدواها في الاستقرار في الشرق الأوسط كما في العراق والملكة العربية السعودية عكس الحكم الجمهوري المضطرب في سوريا ولبنان . وقد انتشرت انباء عن لقاء المهدي بوزير الخارجية البريطاني وان هذا الأخير اعتبر الملكية افضل لحكم السودان الامر الذي اثار قدر كبير من القلق والتقي مساعد الحاكم العام بالمرغني ونفي له حدوث هذا القاء او اجراء محادثات بهذا الشأن وذلك حتى لا تفسد السياسة الجديدة للتقارب مع الختمية⁽²⁸⁾.

استمر التنسيق بين بريطانيا وحزب الامة بعد تشكيل الحكومة الوطنية الاولي برعاية إسماعيل الازهري وقد وصفها بعض المؤرخين بانها افضل حكومة جاءت الي الحكم في السودان بعد الاستقلال. في لقاء بين عبد الخليل ورتشي أراد التعرف علي الأساليب البرلمانية التي يمكن ان تخرج الحكومة وكان عبدالله خليل قد طلب نصيحة مماثلة من قاضي القضاة⁽²⁹⁾. وفي خطاب من الخارجية الي رتشي توجيهه ليطلب من المهدي الموافقة علي منح بريطانيا تسهيلات عسكرية مقابل المساعدة المالية وتشجيعه للاستماع لنصائح بريطانيا لانها ستؤدي الي كسب حزب الامة للانتخابات القادمة . تظل بريطانيا تراقب الأوضاع وتتواصل معهم وربما لأهمية هذا الامر نجد إشارة لارسال نسخة من هذا الخطاب الي الحاكم العام والي رئيس المكتب البريطاني في الشرق الأوسط والي سفارة بريطانيا في القاهرة وواشنطن⁽³⁰⁾

أدت هذه النصائح الي حالة الارتباك الذي شهدها المسرح السياسي فسقطت حكومة الازهري الاولي وظهرت ما عرف بالحكومة القومية لتحل محل الحكومة المنتخبة وانتهى الامر بحكومة ائتلافية بين الامة وحزب الشعب ثبت انها الأسوأ في تاريخ السودانما دفع رئيسها للبحث عن وسيلة لابعاد الاتحاديين عن الحكم خارج الاسلوب الديمقراطي فقرر ان يقنع الفريق عبود لاستلام السلطة رغم ان القوات المسلحة عرفت باحترافيتها ومهنتها العالية وابتعادها عن السياسة. اصبحت هذه هي الالية التي سارت عليه النخب السياسية لاربعين سنة قادمة .

الغريب في الامر ان الساسة البريطانيين فطنوا الي الدور السلبي للطائفية . كتب روبرتسون السكرتير الاداري لحكومة السودان في رسالة الي خارجيته الي ان كل المحاولات للتوفيق بين المهدي والمرغني فشلت وانه توصل الي قناعة ان من المستحيل احداث أي تطور في السودان وهما علي قيد الحياة اذ ان المصالح الشخصية هي التي تتحكم في السياسة لا تراعي مصلحة السودان في واي مقترحات للمستقبل ترفض اذا لو تتوافق مع المصالح الشخصية ومن المؤسف ان أصحاب العقول الضيقة وعديمي الخبرة يتحكمون في مصير السودان وقد سئم الرأي العام تصرفات السيدين وما يقوم به اتباعهم من مناورات.⁽³¹⁾ لقد حرصت بريطانيا علي مصالحها في السودان فتركت لنا هذا الإرث المشوه عن الديمقراطية لتعني استخدام كافة الأساليب لهزيمة الخصم ولا بأس من الحصول علي الدعم المادي من الخارج بضغط من تلك النخب السياسية وفي حالة

ال فشل الاستعانة بطرف يملك القوة العسكرية لتحقيق المصالح الحزبية .لم يكن للنخب التي
والت الطائفية ووصلت الي الحكم ايمان حقيقي بالديمقراطية فاخذت من الإرث البريطاني نموذجاً
، الأحزاب الطائفية والايديولوجية علي حد سواء .لم يكن هناك يقين راسخ لدي النخب السياسية
ان الديمقراطية تعني الاحتكام الي الشعب وتهيئة بيئة مناسبة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حتي
يمكن تطبيق الأسس والمبادي الديمقراطية بنزاهة

الهوامش

- (1) The Condominium Agreement 1899.
- (2) *دفعت الحكومة المصري تكاليف الحملة
- (3) كلمات أعضاء الوفد 141 / 371 / FO
- (4) كل الحكام العامين بريطانيون
- (5) ميمونة مرغني حمزة ، تاريخ السودان الحديث جامعة السودان المفتوحة ، 2006 ، ص 132 .
- (6) خطاب وزير الخارجية الي ريس الوزراء 90 / 26 / 36 / FO
- (7) وثيقة مآسي الانجليز في السودان قدمت الي الأمم المتحدة 1947م
- (8) نفسه
- (9) نعوم شقير تاريخ السودان وجغرافيته ، دار الثقافة ، بيروت 1967 ص 286
- (10) Govern General Report M 1905 NRC
- (11) ميمونة مرغني حمزة ، مساهمة رسوم وضرائب الأرض في ميزاننة الادارة البريطانية في الخرطوم ، « دراسات حوض النيلين. » جامعة النيلين ، 2003، ص72-88.
- (12) (11). ميمونة مرغني حمزه . British Land Policy in the Sudan, PhD.
- (13) Khartoum University , 1988 , p 120
- (14) Ibid
- (15) . .ibid
- (16) (14) احمد خير . كفاججيل . دار عزة ، 67
- (17) (15) المجلس الاستشاري لشمال السودان ، . Khartoum , Roberston . Transition in Africa , 1995,p27
- (18) (16). (NRO Govern General circular no 30)
- (19) 18Robertson ,opcit ,p 88
- (20) رد السفير المصري 1076 . FP371.
- (21) ibid
- (22) المفاوضات الامريكية البريطانية :P.D.Hansard
- (23) رتشي الي سلوينلويد 53/12/4 /FO/371
- (24) سلوين لويد الي الحكومة البريطانية ibid
- (25) كنريك الي الحاكم العام FO/3443
- (26) . ibid
- (27) ايدن الي الحاكم العام FO313
- (28) روبرسون /FO 10274
- (29) نفسه

(30) ريشي الي الحاكم العام

(31) المفاوضات الامريكية البريطانية .

(32) روبرتسون الي الخارجية 10274/FO/ 371